مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

مستقبل إدلب في ضوء تفاهم موسكو

المآلات وآليّات التعامل

ورقة تحليلية بنيت إثر مجموعة نقاش مركزة أقامها مركز الحوار السوري بحضور عدد من الباحثين والخبراء والفاعلين في الشأن السوري

http://sydialogue.org/ar/news/125

الأحد 12 شعبان 1441هـ - 5 نيسان 2020 م

الملخص التنفيذي[1]:

على الرغم من خسارة قوى الثورة والمعارضة لمناطق جديدة وهامة بعد الجولة الأخيرة من المعارك في الشمال السوري، إلا أن زخم التدخل التركي الذي ازداد تدريجياً قد مثّل تحولاً استراتيجياً هاماً في المعادلة على الأرض، **خاصة مع تطور الاحتكاكات التركية مع قوات النظام السوري إلى اشتباكات مباشرة**، وسط ازدياد كبير في التعزيزات العسكرية التركية لمحافظة ادلب.

ولا يختلف تفاهم موسكو الأخير عن التوافقات الهشّة الروسية التركية السابقة، مما يعني إمكان إعادة خرقه كما حدث سابقاً، **لكن التطورات الأخيرة أرست قواعد اشتباك جديدة مختلفة كلياً عن القواعد السابقة**، من حيث الاستعداد التركي للانخراط المباشر في القتال، بما يرفع من كلفة خرق التوافقات الجديدة على الروس والنظام السوري، الأمر الذي قد يؤدي إلى معادلة ردع استراتيجية جديدة.

في الحقيقة، لم يكن اتفاق موسكو مفاجئاً، حيث كان مُتوقعاً بأن السقف المرتفع الذي تحدّث عنه الرئيس التركي في تصريحاته سقف تفاوضي بحسب القدرات العسكرية على الأرض، والمعطيات الدولية، حيث يبقى **عدم التصعيد** مع موسكو **الخيار الأول** لأنقرة وسط تذبذب وغموض الدعم الأمريكي وارتباط جديته بتقديم تركيا لتنازلات في طبيعة العلاقة الاستراتيجية مع روسيا، إذ لا تُفضل تركيا القيام به كونها قطعت شوطاً كبيراً في علاقاتها الاستراتيجية مع موسكو، وهو ما تفضله موسكو أيضاً، الأمر الذي هيّأ للتفاهم الأخير بعد جولة من اللعب على حافة الهاوية وعض الأصابع بين الطرفين، فضلاً عن أن التهدئة وإيقاف الأعمال الحربية يمثل **أولوية تركية لإيقاف النزوح السكاني الكبير** في ظل وجود قدرة روسية كبيرة على التصعيد في هذا السياق من خلال استخدام القدرات العسكرية التدميرية العشوائية ضد التجمعات السكانية التي باتت كثيفة في الشمال السوري، علاوة على ذلك، لا يمثّل التصعيد ضد النظام السوري حالة إجماع سياسي داخلي تركي، الأمر الذي يدفع الحكومة لتفضيل عدم زيادة الاستقطاب الداخلي[2].

الانخراط التركي العسكري المباشر ضد مليشيات النظام السوري والمليشيات الطائفية المساعدة له ترافق مع تحول واضح في الخطاب الرسمي التركي[3]، بما في ذلك التعبئة الداخلية ضد النظام السوري والمليشيات الداعمة له، بعد جهود روسية كبيرة في محاولة الوساطة والتطبيع بين تركيا والنظام السوري، وما اعتبر أحياناً من وجود بعض ليونة تركية تجاه الأمر، لكنه تغير بعد التطورات الأخيرة، **ولربما يُؤثّر ذلك في إعادة ترتيب أولويات**

[1] الملخص هو رؤية تحليلية من إعداد باحثي مركز الحوار السوري بناء على مجموعة النقاش التي حملت نفس العنوان، إضافة إلى الاستفادة من المعطيات التحليلية عموماً.

[2] وهو ما ظهر من خلال العراك بالأيدي داخل البرلمان التركي، وقد ركزت عليه القنوات الإعلامية الروسية وبعض القنوات العربية، ينظر: عراك جماعي بالأيدي في البرلمان التركي محوره إدلب – روسيا اليوم، بالفيديو.. عراك داخل البرلمان التركي بسبب "درع الربيع" - سكاي نيوز عربية.

[3] ومن ذلك وصم المليشيات الطائفية المدعومة من إيران بالإرهاب، بعد أن كان التركيز على PYD والمليشيات المرتبطة به، ينظر: مجموعات إرهابية تدعمها إيران تواصل إرسال عناصرها إلى سوريا – TRT عربية.

التهديدات الأمنية والاستراتيجية للأمن القومي التركي بالتزامن مع جهود دبلوماسية أمريكية تركية قد ينتج عنها توافقات في الملف السوري، بما في ذلك إرساء تفاهم بشكل ما مع "قسد".

تبدو الحاجة مُلحّة لدى قوى الثورة والمعارضة وحاضنتها الشعبية إلى تحويل التهدئة الأخيرة إلى هدنة طويلة الأمد قدر الاستطاعة، بحيث تسمح باستقرار نسبي يمكن أن يوقف حالة الاستنزاف البشري الهائلة، الأمر الذي يُهيء لبناء استراتيجية بناءة طويلة الأمد لاستعادة زخم القضية السورية، وبما يؤدي إلى نزع "الشرعية" عن النظام السوري، وذلك من خلال تطوير **نموذج حكم محلي ذاتي بمعونة ورعاية تركية يسهم في إظهار هشاشة نموذج النظام السوري**، وهو الأمر الذي يحاول النظام السوري منعه باعتباره تهديداً حقيقياً استراتيجياً، مما يدفعه إلى المسارعة للحل العسكري بشكل دائم.

ويحتاج تحقيق ذلك إلى تطوير القدرة الردعية التي تمنع الروس والنظام السوري من العودة إلى التصعيد، الأمر الذي يبدو بأن أنقرة تعمل عليه من خلال تعزيز قدراتها العسكرية على الأرض[4] بالتزامن مع مفاوضاتها طويلة الأمد مع الأمريكان والأوربيين.

وعلى الرغم من أن عامل القوة هو الأساس في ردع الروس والنظام السوري عن العودة للتصعيد، **يبرز ملف الجماعات الراديكالية بما فيها "هيئة تحرير الشام" كملف عاجل ينبغي العمل على حله بالسرعة القصوى** بهدف منع الروس من استخدامه كذريعة مجدداً، الأمر الذي يمكن أن يفتح الباب لدعم قوى الثورة والمعارضة وتركيا بشكل واسع في المحافل الدولية، خاصة مع التحضيرات لتنفيذ قانون "قيصر"، وفشل الجهود الروسية المدعومة بجهود بعض الدول الاقليمية لإعادة شرعية النظام السوري.

[4] تضمن تعزيز القدرات التركية مؤخراً الدفع بتعزيزات كبيرة، إضافة إلى أنظمة دفاع جوي أمريكية الصنع، ينظر: الجيش التركي ينشر منظومة دفاع جوي أمريكية في إدلب – نداء سوريا.

مقدمة:

توصل الرئيسان التركي رجب طيب أردوغان والروسي فلاديمير بوتين، خلال لقاء قمة ثنائيّة في العاصمة الروسية "موسكو" في آذار/ مارس 2020؛ إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في محافظة إدلب. وجاء الاتفاق، الذي قدِّم بوصفه ملحقًا لاتفاق سوتشي لعام 2018، على خلفية التصعيد الكبير الذي شهدته محافظة إدلب عقب هجومٍ شنّته قوات النظام السوري وحلفاؤها للسيطرة على الطرق الرئيسة في المحافظة، وتحوّل إلى مواجهة مباشرة مع وحدات من الجيش التركي، بعد تعرّض الأخيرة لهجوم أدى إلى مقتل 33 عنصرًا منها في 27 شباط/ فبراير 2020.

وكما هي العادة عقب كل تفاهم، بدأ الحديث عن مستقبل المنطقة ومالاتها، وطُرحت الكثير من الأسئلة التي كانت بسبب الغموض المخيّم على الاتفاق. وبهدف تقديم نظرة استشرافية حول مستقبل المنطقة في ظل التفاهمات الحالية، أقام مركز الحوار السوري مجموعة نقاش تحت عنوان " **مستقبل إدلب في ضوء تفاهمات موسكو، المآلات وآليات التعامل** "، وذلك بحضور عدد من السياسيين والباحثين والناشطين الفاعلين في الشأن السوري، حيث نوقشت العديد من القضايا، كاستشراف وتحليل بنود اتفاق موسكو فيما يتعلق بمآلات المناطق حول الطريق الدولي M4 والمناطق التي دخلها النظام عقب حملته الأخيرة، والموقف العسكري والسياسي لقوى الثورة والمعارضة للتعاطي مع هذا التفاهم، وواجبات المرحلة على قوى الثورة والمعارضة سياسياً وعسكرياً واعلامياً للتعاطي مع الوضع الميداني داخل إدلب، ومستقبل الجماعات المصنفة كمتطرفة (هيئة تحرير الشام وحراس الدين)، وكيفية التعامل معها، وذلك في 21 آذار 2020م.

تستعرض الورقة التحليلية أهم ما ناقشته مجموعة النقاش والآراء الواردة فيها وفقاً لقاعدة " تشاتام هاوس"[5]، ومن دون التقيّد بالترتيب الزمني للعرض والمدخلات، وإنما استخدم التقسيم الموضوعي بقصد ترتيب الأفكار بطريقة سلسلة وموضوعية تساعد القارئ على تلقي المضمون بشكل بسيط ومفهوم، كما تم الحرص على نقل الآراء بغض النظر عن موافقة الباحثين في المركز على صحتها، ليتم بناء الملخص التحليلي التنفيذي بناء على مدخلات مجموعة النقاش إضافة إلى معطيات أخرى.

أولاً: تطورات المعارك وانهيارات ما قبل الاتفاق:

ناقش المشاركون سير المعارك الأخيرة في ريفي إدلب وحلب الغربي، كما تطرّقوا إلى أسباب الانكسارات التي واجهتها الفصائل مع تقدم للنظام المدعوم بالميليشيات الإيرانية والدعم الجوي الروسي، وتداعيات التدخّل العسكري التركي المباشر ضد النظام ونتائجه على سير المعارك.

[5] يقصد بقاعدة "تشاتام هاوس" بأنه حينما يعقد اجتماع أو جزء منه في إطار قاعدة تشاتام هاوس فإن المشاركين يكونوا احراراً في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها، لكن من دون كشف هوية المتحدث أو انتماءه أو أي شخص آخر، ودفعاً للقارئ للتركيز على سياق الحوار ومضمونه بغض النظر عن أشخاصه. للتوسع حول هذه القاعدة ينظر: قاعدة تشاتام هاوس، ويكيبيديا.

المعارك الأخيرة وأسباب انهيار الجبهات، ما بين صمود وتقصير:

أكد منسق للفصائل الثورية أن الفصائل العسكرية تتحمل قدراً من المسؤولية كونها قصّرت في إعداد وتدريب مقاتلين نوعيّن لصد أي هجمات محتملة، حيث تحدّثت عن أعدادٍ كبيرةٍ من المقاتلين القادرين على المواجهة بعيداً عن واقع الفصائل المنهكة، كما عدَّ المنسق أنه لا يمكن فصل معارك كفرنبودة ومعارك ريف حماة الشمالي عن معارك سراقب وجبل الزاوية الأخيرة، فالمعارك لم تتوقف لمدة 11 شهر متواصلة، وقد تسببت باستنزافٍ كبير للفصائل.

كما حذّر أحد الكتّاب من تغييب سرديّة المعركة، فالمعركة بدأت في آذار 2019، والتجهيز للمعركة من قبل الفصائل كان ممتازاً، لكنَّ روسيا كان لديها القدرة على تدمير التحصينات والدفاعات، وكل ذلك تم مع غياب لدور تركي مناظر فاعل، رغم استمراره خلال الأشهر الماضية في التسليح وتقديم الذخائر للفصائل، لكنه لم يكن فعَّالاً وكافياً لقلب موازين المعركة.

وتحدَّث أحد الباحثين في الشأن السوري عن السياسية الروسية التي اعتمدت على استهداف الحاضنة المدنية للفصائل الثورية، مما أدى الى انهيارات واسعة نتيجة ترك العناصر للجبهات والذهاب لإيواء أهلهم وذويهم الذين هجّروا من بيوتهم نتيجة القصف الجوي العنيف الذي استهدفهم.

الدعم العسكري التركي وأثره على سير المعارك الأخيرة:

كما أشار المنسق أن الدعم التركي في معارك سراقب وجبل الزاوية كان متأخراً، وعندما بدأ الدعم الحقيقي (المتمثّل في التغطية المدفعية والطائرات المسيرة) كانت الفصائل قد أُنهكت واستُنزفت تماماً، كما نوّه أنّه لو قدِّم دعمٌ حقيقيٌ في بداية الحملة العسكرية الروسية لما استطاع النظام وحلفاؤه التقدُّم والسيطرة على المدن والطرق الدولية.

ثانياً: الاتفاق الروسي التركي؛ تحليلٌ للبنود واستشرافٌ لمستقبل المنطقة:

ناقش الحضور بنود الاتفاق في ضوء الغموض المخيّم عليه في محاولةٍ لاستشراف ما سيفضي إليه الاتفاق، متّفقين على كونه مجرد تفاهم مؤقت هش غامض، غالباً ما سينتهي به المطاف كسابقه من الاتفاقيات.

الاحتياجات المتبادلة للاتفاق أخرجه في شكله الحالي:

قدّم أحد السياسيين قراءته لبنود اتفاق موسكو مستنتجاً أنَّ الاتفاق في شكله الحالي ليس إلا عبارة عن تفاهم أولي على خطوط عريضة قامت اللجان التنفيذية بوضع تفاصيلها لاحقاً، كآلية تسيير الدوريات المشتركة، وأن الاتفاق تم لحاجة الطرفين لوقت معين لإعادة ترتيب الصفوف والتموضعات، فالاتفاق هو أولاً حاجة تركيّة لتعثر المعارك وعدم قدرة الفصائل الثورية (المتمثلة بالجيش الوطني والجبهة الوطنية للتحرير) والفصائل الأخرى "كهيئة

تحرير الشام" عن صدِّ التقدم وإيقاف الانهيار الكبير مما وسَّع رقعة المعارك بشكل كبير. كما أشار السياسي إلى عدم ملائمة الظروف الدولية لتركيا للتوسع في عملياتها بشكل أكبر، وهناك أيضا حاجة تركيّة لالتقاط الأنفاس وترتيب للصفوف والأولويات بالنسبة لها، وأمّا بالنسبة لروسيا، فهناك أيضا حاجة كبيرة وضرورة لإبرام الاتفاق على الرغم من ظهور روسيا على أنّها هي الكاسب والمستفيد الأكبر منه، فالروس كانوا بحاجة كبيرة لإبرامه خصوصاً بعد تدخل الجيش التركي المباشر وظهور قدرة الطّائرات المسيرة التي قصمت ظهر النظام وضربت قوته الأساسية وتلقيه خسائر كبيرة، بالإضافة لكسب الوقت لاختبار جديّة العالم بالوقوف الى جانب تركيا؛ ففي حال وجدت أن الامور تسير في الاتجاه الذي تريده تركيا فإنها ستستمر بالاتفاق وتطوره وربما تلجأ إلى طرق أخرى، أما إذا لمست موقفا ليّناً مائعاً تجاه دعم تركيا في عملياتها العسكرية في إدلب فستستأنف معاركها من حيث توقفت.

هل اتفاق موسكو في مصلحة الثورة ام في مصلحة النظام وروسيا؟

شدّد أحد الباحثين أنه لا يمكن أن يصنّف الاتفاق على أنه شرٌّ مطلق أو خيرٌ مطلق بحد ذاته "بالنسبة للثورة السورية"، واعتبر أنّه لولا دخول الجيش التركي أخيراً بهذه القوة والكثافة النارية التي استطاعت ايقاف تقدم النظام بشكل تام لكانت الامور كارثية وأكثر سوءاً مما هي عليه الآن، ولكان من الصعب توقع ما كانت ستؤول إليه الأمور، وذلك وسط الانهيار التام والانكسار الكبير للفصائل العسكرية على جبهات إدلب وحلب.

وخالف أحد النشطاء وجهة نظر الباحث موضحاً أنَّ القول بأنَّ الأتراك وقَّعوا على الاتفاق بسبب حالة انهيار وكسر والفصائل لا يعتبر دقيقاً، معتبراً أن هناك سبباً آخر يكمن في إبرامهم للاتفاق، وهو خوفهم من خسارة المعركة أمام الروس بعد الاستهداف المباشر للجنود الأتراك في إدلب[6]. ورأى الناشط أن الاتفاق رضوخٌ من الجانب التركي، وأنَّه يعتبر مصلحةً روسية، ولا مصلحة للثورة والسوريين بمثل هذا الاتفاق، فاستمرار المعارك واستنزاف النظام وحلفاءه "الإيرانيين والروس" يصبُّ في مصلحة الثورة بحسب تعبيره، ولا مصلحة لروسيا في استمرار عمليّاتها العسكرية؛ لأنها أُستُنزفت بشكل كبير، وأثبتت العملية التركية الأخيرة في إدلب "درع الربيع" والطائرات المسيرة التركية قدرتها على مجاراة الدفاع الجوي الروسي وتحطيمه. وفي المقابل، اعتبر أحد الباحثين بأن ما خسره الروس لا يمكن مقارنته بما خسرته الثورة والسوريون من تهجيرٍ وتدميرٍ كامل للمدن، وتجريفٍ للحاضنة الثورية وانهاكها إلى أقصى حد.

وقد رأى أحد الباحثين أن التفاهمات الحالية محدودة ومؤقتة لمنع الانزلاق لمواجهة تركية روسية مباشرة، وقد جاء نتيجة ضغوطات ميدانية وسياسية كبيرة، مشيراً الى ضرورة عدم اعطاء الاتفاق أهميّة كبيرة، بل استثماره بإعادة ترتيب الصفوف وشحن القدرات ومحاولة إيجاد حلول للمشاكل التي أدّت للانهيارات الاخيرة.

---

[6] ينظر الخبر على الجزيرة:

مقتل 33 جندياً تركيّاً في غارات استهدفت تجمّع عسكري لهم في ريف إدلب_ https://www.youtube.com/watch?v=N5N3u6S0khU

وختم الباحث حديثه بأننا لا نملك خياراتٍ بأن نكون مع أو ضدَّ الاتفاق، بل ما يمكن التعويل عليه الآن هو المفاوضات والتفاهمات التركية الامريكية "الجارية"، مشيراً إلى أنّه في حال ظهور اتفاق وتفاهم أمريكي تركي محتمل، فيمكن الحديث بعدها عن إمكانيّة تغيّر في موازين القوى وتغيّر في المعادلة، وربما إمكانية ميلها إلى مصلحة قوى الثورة والمعارضة.

كما نوّه قياديٌّ في الجبهة الوطنية للتحرير بأنَّ الاتفاق لا يختلف كثيراً عن الاتفاقيات السابقة، فكلهم يشتركون في كونهم يُطبّقون فقط على المناطق المحررة (كتسيير الدوريات، سحب الأسلحة الثقيلة، إبعاد الفصائل المصنّفة عن خطوط التماس) بعيداً عن المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام التي غالباً لا يطبق الاتفاق عليها، كما أكّد القياديّ بأنَّ الاتفاق بُني وأبرم بعد حالة الانهيار الواسعة للفصائل، ويمكن اعتباره فسحةً لإعادة ترتيب وترميم الصفوف وغرف العمليات وتنسيق الجهود المشتركة ورفعها لأعلى مستوياتها.

وأشار قيادي في الجيش الوطني بأنَّ الثوار والنظام على حد سواء، مغيّبون عن أيّ اتفاقٍ أو اجتماع او تفاهمٍ يدور بين الدول والجهات الضامنة، كما أكد على ضرورة وضع تصوّرٍ مسبق من قبل الجناح السياسي للثورة السورية "المتمثل بالحكومة السورية المؤقتة وهيئة التفاوض العليا" بالنسبة للاتفاقيات والتفاهمات التي تدور بين الدول فيما يخصُّ المنطقة.

ثالثاً: اعتصامات طريق الM4 والطرق المثلى للتعامل معها:

تناول الحضور مسألة اعتصامات "طريق الM4"[7] الرافضة تسيير الدوريات الروسية التركية المشتركة عقب تفاهم موسكو. وقد اختلفت وجهات نظر الحضور حولها ما بين مؤيد وداعمٍ لها وما بين رافض.

تباين مواقف:

اعتبر منسق للفصائل الثورية أن الاعتصام والتظاهر السلمي ضروري، ولا يقتضي إحراج الأتراك أمام الروس، بل يُظهر الغضب والرفض الشعبي لدخول الأرتال الروسية للمناطق المحررة، مشيراً إلى ضرورة دعم مثل هذه الاعتصامات والتظاهرات لتوفير مادة لإحراج روسيا أمام العالم، وخاصة بعدما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية رفضها التام للاتهامات التي وجهتها وزارة الدفاع الروسية حول علاقة أهالي إدلب المتظاهرين على الطريق الدولي "M4" بالتنظيمات المتطرفة[8]. وقد أكّد المنسق بأن تركيا باعتبارها طرفاً ضامناً ليست مسؤولة عن تصرفات المدنيين السلمية أمام روسيا، بل هي ضامن فقط للفصائل المسلحة.

[7] ينظر إلى الخبر: معتصمون على طريق حلب اللاذقيّة M4 لمنع تسيير الدوريات التركية الروسية المشتركة https://hadiabdullah.net/2020/03/14/ معتصمون-يقطعون-طريق-حلب-اللاذقية-m4-لمنـ/

[8] يُنظر الخبر على نداء سوريا:
أمريكا ترفض اتهامات روسيا حول علاقة أهالي إدلب المتظاهرين على طريق m4 بالتنظيمات المتطرّفة http://www.nedaa-sy.com/news/19269

في حين ذهب أحد الكتّاب إلى أن استمرار اتفاق موسكو بما هو عليه الآن، كارثة كبيرة فهو لا يصب إلا بمصلحة روسيا والنظام، ولا مصلحة للثورة به؛ لذلك أكّد الكاتب على أن الاعتصامات المدنية الحالية والتظاهرات الشعبية وقطع الطريق الدولي ومنع دخول الرتل الروسي ضرورة قصوى لإفشال الاتفاق واحراج روسيا.

في المقابل، وبحسب باحث سياسي فإن استمرار تعطيل الدوريات الروسية التركية المشتركة من شأنه إظهار تركيا أنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها أمام روسيا، فالاعتصام قد يعطي ذريعة لروسيا لاستمرار عملياتها العسكرية من أجل استكمال فتح الطرق الدولية بالقوة العسكرية، وربما ترى روسيا فرصةً لاستمرار عملياتها وسيطرتها إلى ما أبعد من ذلك، فهدف روسيا الحالي هو السيطرة على كامل محافظة إدلب وإنهاء ملف الثورة السورية دولياً.

رابعاً: مرحلة ما بعد تفاهم موسكو: واجبات قوى الثورة والمعارضة السياسية والعسكرية للتعاطي مع الوضع الميداني؛ والتعامل مع "هيئة تحرير الشام" والفصائل المقربة منها:

مثّلت "هيئة تحرير الشام" خلال السنوات السابقة حجر عثرة أمام طرح أي حل سياسي أو عسكري، بالإضافة إلى كونها الذريعة الرئيسة التي تقوم من خلالها روسيا بمهاجمة المناطق المحررة وتهجير المدن الثائرة. لذلك ناقش الحضور بعض الخيارات المتاحة لاستثمار الاتفاق في سد الثغرات التي كانت سبباً في الانهيارات السابقة. كما ناقشوا كيفية التعامل مع "هيئة تحرير الشام" والفصائل الأخرى المصنّفة خلال المرحلة القادمة.

تقييم الواقع الميداني في ظل الحملة الأخيرة:

أشار قياديٌّ في الجيش الوطني بأنّه يوجد فجوةً ما بين السياسيين والعسكريين، مما يؤدي إلى ضعف التنسيق والتعاون واتخاذ قرارات موحّدة، وأدى ذلك عملياً إلى تغييب قوى الثورة والمعارضة عن أي اتفاق او تفاهم يخص محافظة ادلب. وأكد القيادي بأنَّ هناك أيضا فجوة ما بين القيادة السياسية والعسكرية وبين الكوادر والفعاليات المدنية، مؤكداً على ضرورة توسيع التشاور والتنسيق بين مختلف الفعاليات السياسية والمدنية والعسكرية.

وفي مداخلة لباحث في الشؤون العسكرية والسياسية أكد بأنه مع وجود هدنة واتفاق، فلا يمكن الاستغناء عن الاستعدادات والتجهيزات العسكرية، وعن التنسيق عالي المستوى ما بين الفصائل الثورية. مشدّداً على ضرورة التركيز على أمرين اثنين وعدّهما من أولويات المرحلة القادمة بالنسبة للفصائل، الاول هو شنّ "حرب نفسية" على النظام وذلك من خلال التركيز على موضوع الانشقاقات المتكررة في الآونة الأخيرة في صفوف النظام في محافظات درعا وإدلب[9]. وعلى أهمية عمليات الرصد والاستطلاع وعدّهما مفصل المعركة القادمة لاكتشاف نقاط الضعف في صفوف الميليشيات واستنزافها بالكمائن.

[9] يُنظر الخبر على نداء سوريا: انشقاقات جديدة عن نظام الأسد بدرعا.. "نداء سوريا" تكشف التفاصيل

كما نوّه أحد الباحثين إلى ضرورة إعادة هيكلة وتفعيل قيادة هيئة الأركان في الجيش الوطني السوري، مقترحاً عدّة آليات يتم من خلالها حصر أدوات السيطرة الفعلية بيد قيادة الأركان، كحصر توزيع الدعم والسلاح والذخائر فقط عن طريق الجيش الوطني، بالإضافة لأهمية توفير القدرة على إعادة هيكلة و تعيين قادة الكتائب والفرق وغرف العمليات من قبل قيادة الأركان، كما دعا الباحث إلى ضرورة حصر معلومات التطورات الميدانية "أثناء تغطية المعارك" بيد الناطق الرسمي التابع لهيئة الأركان، محذّرا من خطورة الفوضى التي كانت منتشرة في تناقل المعلومات والأخبار خلال المعارك الأخيرة.

فيما ذهب باحثٌ آخر إلى أنَّ الحديث عن تفعيل قيادة الأركان وتوحيدٍ تامٍ للفصائل في الوقت الصعب والحسّاس من عمر الثورة غير مناسب وغير واقعي، بل الحل المؤقت والسريع يكون بتنظيم العمليات والتنسيق بين الفصائل ورفعها لأعلى المستويات، مبرراً ذلك بأن الفصائل الآن في حالة دفاع وصد محاولة النظام لاجتياح وقضم باقي المناطق المحررة فلا وقت للحديث عن اندماج أو توحد كامل للفصائل.

آلية التعامل مع "هيئة تحرير الشام" بعد تفاهم موسكو:

رأى باحث ومحلل سياسي أن الفصائل الثورية لا تمتلك في الوقت الراهن القدرة على القيام بمفردها بحل مشكلة وجود "هيئة تحرير الشام" والتنظيمات المصنّفة المرتبطة بها، منوّهاً إلى أنه ومع وجود مثل هذه التنظيمات في المناطق المحررة المهددة باجتياح النظام لها، فإنها تضعّف موقف قوى المعارضة وموقف الأتراك أمام العالم، وخصوصاً أمام الروس. فالمشكلة والعقدة الأساسية التي نواجهها هي وجود التنظيمات الراديكالية في الشمال السوري التي تتخذها دائماً روسيا ذريعةً لضرب المدنيين وقضم المناطق المحررة. وحلّها مرتهنٌ بمساعدة الفصائل على كلا الصعيدين السياسي والعسكري واتخاذ موقفٍ جادٍّ من الجانب التركي بخصوص هذه التنظيمات. وفي معرض حديثه عن الخطوات التي يجب على المعارضة أن تقوم بها عسكرياً وسياسياً لحل معضلة "هتش"، أكّد الباحث ضرورة الفصل بين موقفنا "المعادي لهم" وواجباتنا في سبيل انقاذ ما تبقى من الشمال المحرر من خطر الاجتياح ولإنقاذ ملايين المدنيين. مشيراً أن "هتش" بدأت تقدم نفسها كفصيل مقبول دولياً واقليمياً،وهناك عدة مؤشرات على ذلك، مثل تصريحات المبعوث الأمريكي إلى سوريا جيمس جيفري[10]، الأمر الذي يزيل أحد المعيقات لزيادة الدعم للمعارضة وتركيا في ادلب، واعتبر الباحث أنّ مثل هذه الخطوة تخدم وضعنا الحالي لسحب الذريعة الروسية "وجود الجماعات المتشددة" لضرب مناطق الثورة، فيما اعتبر خبير في الجماعات المتطرفة بأن المشكلة مع "هيئة تحرير الشام" ليست سياسية متعلقة بقبول المجتمع الدولي لها فقط، وإنما تعدُّ مشكلة وعقبة كبيرة في وجه أي حل سياسي وعسكري مستقبلي، معتبراً أنها ضحّت بالثورة مقابل مشروعها وبقائها، كما أنها تسيطر على

[10] يُنظر التصريح إضافة إلى مؤشرات أخرى حول الموضوع في المقال التحليلي: قراءة في بيان "هيئة تحرير الشام" الأخير حول اتفاق موسكو.

كامل موارد الشمال المحرر ولا تقوم بما يستلزم لمنع سقوطها، مؤكّداً على ضرورة التعامل مع ملف "هيئة تحرير الشام" بما يخدم مصالح الثورة والقضية السورية، لا من منطلق مصالح ومعايير الجهات والدول الأخرى.

كما حثَّ قياديٌ في الجبهة الوطنية للتحرير على المسارعة في حل مشكلة وملف "هيئة تحرير الشام" بدلاً من تعويمها "على حدِّ تعبيره، معتبراً أن حل هذ الملف من أولويات المرحلة القادمة بالنسبة لجميع أطياف الثورة والمعارضة، ودعا القيادي إلى التنسيق عالي المستوى مع تركيا في حل ملف "هيئة تحرير الشام"، وتبني جميع المسارات والخيارات العسكرية والأمنية والسياسية لإكمال تفكيكها.